

دليل إدماج الأهداف السكانية
في خطط التنمية

المقدمة

تواجه بلادنا تحديات سكانية كبيرة ناجمة عن انعدام التوازن بين السكان حجماً وتركيباً وتوزيعاً وبين الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة الأمر الذي يؤدي إلى العديد من الاختلالات والإخفاقات التي تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي تحولات ديموغرافية غير مسبوقه تمثلت في زيادات كبيرة في أعداد السكان وبمعدل نمو سنوي بلغ ٣,٠٠٪ فقد ارتفع عدد السكان من ٤,٦ مليون نسمة في العام ١٩٩٤ (تعداد ١٩٩٤ م) ليصل إلى ١٩,٧ مليون نسمة في العام ٢٠٠٤ (تعداد ٢٠٠٤ م) وبزيادة قدرها ٥,١ مليون نسمة خلال فترة زمنية لم تتجاوز عشر سنوات.

ويتوقع وفقاً لهذه التحولات أن يتضاعف حجم السكان خلال فترة ٢٣ سنة وبزيادة قد تصل مليون شخص في العام الواحد. مما يترتب على ذلك حدوث تداعيات سلبية على نوعية الحياة ومستويات الفقر بين أوساط السكان بالإضافة إلى إتساع متطلباته كما ونوعاً.

الأمين العام للمجلس الوطني للسكان
د. أحمد علي بورجي

الإجازات التي تم تحقيقها في العمل السكاني

أدركت الحكومة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي تفاقم المشكلة السكانية والنمو المضطرد للسكان وبدأت تهتم بشكل منتظم بالقضايا السكانية وأولت إهتماماً كبيراً بهذه الجوانب وتبنت حزمة متكاملة من السياسات والخطط والبرامج والسعي لتهيئة البيئة المساعدة للعمل من أجل إيجاد معالجات واقعية لمختلف القضايا السكانية.

١. جانب السياسات والبرامج

تم وضع أول سياسة وطنية للسكان في بداية التسعينيات من القرن الماضي وتم مراجعتها وتحديثها في بداية القرن الحالي لتستوعب أهم القضايا المجتمعية والمستجدات المرتبطة بالجوانب السكانية والتنموية محلياً ودولياً ومثلت إطاراً مناسباً لمواجهة التحديات السكانية والنمو السكاني المتسارع حيث اشتملت على ١٣ هدفاً مثلت التدخلات المباشرة وغير المباشرة لإحداث تغييرات على العوامل المؤثرة في النمو السكاني والزيادة في حجم السكان .

٢. الجانب المؤسسي والتنظيمي

- تم إنشاء المجلس الوطني للسكان برئاسة رئيس الحكومة وعضوية ستة عشر جهة حكومية (١١ وزيراً) وغير حكومية ذات العلاقة بالعمل السكاني .
- أنشأت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان كجهاز فني يقوم بدور التنسيق والتخطيط والمراقبة والتقييم للعمل السكاني وكذا تنفيذ أنشطة مباشرة وغير مباشرة للتوعية والناصره والمؤازرة للقضايا السكانية.
- تشكيل لجنتي الصحة والسكان والبيئة في مجلسي النواب والشورى.
- إنشاء مركز الدراسات السكانية في جامعة صنعاء.
- إنشاء مركزي دراسات المرأة في كلاً من جامعتي صنعاء وعدن.
- تشكيل لجان تنسيق الأنشطة السكانية في معظم محافظات الجمهورية (١٦ محافظة). يتركز دورها في عملية دمج الأهداف والأنشطة السكانية في إطار خططها وبرامجها التنفيذية، وتعمل الأمانة العامة على استكمال تشكيل اللجان في باقي المحافظات.

٣. الجانب المعلوماتي والبرمجة

- حدثت تطورات عديدة لمصادر المعلومات والمؤشرات السكانية من خلال تنفيذ التعدادات للسكان والمساكن والمنشآت والمسوحات الديموغرافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك نظم التسجيلات المدنية والحيوية وأساليب استخدام الإحصاءات الخدمية وبحوث

- العمليات، والقيام بتحليل الوضع السكاني وإجراء التنبأت المستقبلية لمعرفة التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجه المجتمع والعمل على وضع الحلول لها والتخفيف من حدتها.
- تم إنشاء العديد من البرامج والمشاريع السكانية وتنفيذها من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة وعلى المستويات المركزية والقطاعية والمحلية، من أبرزها :
 - برنامج العمل السكاني الأول للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ م .
 - برنامج العمل السكاني الثاني للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ م.
 - برنامج العمل السكاني المعدل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ م.
 - برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ٢٠٠١-٢٠٠٥ م.
 - برنامج الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني.

أهمية ودواعي الإدماج

برغم ان السياسة السكانية قد قطعت مراحل عديدة خلال الفترة الماضية من خلال الإنجازات التي تم تحقيقها في العمل السكاني إلا أن الحاجة للتوسع لتحقيق الأهداف في إطار الدمج وتفعيل دور الشركاء في مجال التنفيذ على المستوى المركزي والمحلي يحتم علينا تكثيف الجهود وتخفيف كل العاملين في المجال السكاني وكذا المهتمين وأصحاب القرار في تبني الإدماج والتفاعل معاً في أهم القضايا التي تهم مجتمعنا وتمس كل فرد فيه لتحقيق الأهداف في المستقبل القريب والبعيد كما أن القصور في تنفيذ السياسة الوطنية للسكان بغية تحقيقها جعل من الضرورة إعداد دليل يوضح ويساعد المهتمين وأصحاب القرار والشركاء في استدراك ما يمكن تحقيقه من إدماج للأهداف السكانية في خطط التنمية الشاملة والخطط القطاعية والمحلية، على أن تمثل الخطط الخمسية والسنوية باكورة الإدماج بشكل نوعي ويشمل كافة جوانب التنمية.

الهدف من الدليل

يهدف هذا الدليل إلى مساعدة المخططين والمهتمين على كيفية إدماج الأهداف السكانية في خطط وبرامج الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني (حكومية أو غير حكومية) وتزويدهم بمهارات وتقنيات الإدماج بحيث يشمل الدمج عند التخطيط الآخذ بعين الاعتبار عملية التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة والمتوقعة في آن واحد وآليات التنفيذ والمراقبة والتقييم و الارتكاز على قواعد للبيانات المطلوبة لكل جهة وذلك بالتنسيق والتواصل المستمر مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على المستويين المركزي والمحلي.

الفئات التي يستهدفها الدليل

يستهدف الدليل المخططين والمهتمين وأصحاب القرار (مركزياً وعلى مستوى المحافظات) من خلال إعداد وتدريب مدربين على كيفية الإدماج يليه تدريب المخططين الفنيين والمهنيين والآخرين على مستوى القطاعات المركزية واللامركزية ليمكنوا من عملية إدماج الأهداف السكانية في:

- الخطط التنموية الشاملة طويلة الأجل.
- الخطط القطاعية السنوية.
- الخطط المحلية السنوية .

الهدف من الإدماج

تستهدف عمليات الإدماج جعل الأهداف السكانية وإجراءات تحقيقها كمكونات متفاعلة مع المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتشريعية في أطر الخطط والبرامج على المستويات المختلفة، ولا يمكن تحقيق أي هدف سكاني دون حساب التأثير العائد من إجراءات وسائل تحقيقه على مكونات الخطط والبرامج وكل بعد سكاني يتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية وتتأثر به.

ولذلك يجب أن يتم استيعاب خطط التنمية لأهداف السياسة السكانية وبرامجها التنفيذية في كافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وعلى كافة المستويات المركزية والمحلية، وتعزيز المشاركة الفاعلة في تحقيق تنفيذ الأهداف السكانية.

(الباب الأول)

مبررات ومنطلقات وشروط نجاح عملية الدمج

- الفجوة الكبيرة بين مستوى التوجه السياسي العالي والتنفيذي المتدني تجاه قضايا السكان في خطط التنمية.
- اختلال التوازن بين الاحتياجات السكانية ومحدودية الموارد لاحتياجات التنمية البشرية.
- ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة السكانية.
- ضعف برامج التوعية والخدمات والتنمية التي تقوم على قاعدة الشراكة بين الدولة والمجتمع أفراداً ومنظمات وكافة مؤسسات المجتمع المدني والمانحين.
- تدني وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي وضعف مشاركتها في مجال التنمية، وانخفاض استفادتها من نتائج التنمية وكمثال على ذلك انخفاض نسبة مشاركتها في العمل السياسي والتعليم وسوق العمل.
- الاختلال في توزيع منافع التنمية الأساسية بين السكان جغرافياً.
- النمو السكاني المرتفع حيث لا يزال معدل الخصوبة الإجمالي للمرأة حوالي ٦,١ مولود في المتوسط، مما يعني تضاعف حجم السكان في فتره لا تزيد عن ٢٣ سنة مما يزيد الضغط على الموارد الطبيعية مثل: المياه والغذاء والموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية ومثال ذلك:
 - تدني نصيب الفرد في اليمن من المياه حيث لا تزيد عن ١٢٠ متر مكعب مقابل (١٢٥٠) متر مكعب عربياً و(٧٥٠٠) متر مكعب عالمياً.
 - ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية والطبية مع عدم القدرة على تلبيتها وخاصة خدمات الصحة الإيجابية حيث لا تزيد نسبة التغطية عن ٢٥٪ من الخدمات المقدمة مع وجود تباين كبير في حجم التغطية بين الحضر والريف، كما أن الطلب غير الملبي لخدمات تخطيط وتنظيم الأسرة يصل إلى ٥١٪ في أوساط النساء المتزوجات حيث لا يزيد الاستخدام حالياً لوسائل تنظيم الأسرة عن ٢٣٪ بما فيها الوسائل التقليدية.
 - ارتفاع معدلات الأمية بين السكان وخاصة في أوساط الإناث.
 - تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي إجمالاً حيث لم يتجاوز ٥٤٪ بالنسبة للإناث وهي في الريف (٤٦٪) مقابل (٧٧٪) في الحضر.

المنطلقات والموجهات

- الانطلاق من السياسات والإستراتيجيات المقررة في البلاد ومنها :
 - السياسات السكانية ٢٠٠١-٢٠٢٥م.
 - الرؤية الإستراتيجية للدولة ٢٠٠١-٢٠٢٥م.
 - الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي.
 - إستراتيجية تنمية المرأة.
 - إستراتيجية الإعلام والثقيف والاتصال السكاني.
 - الإطار الاستراتيجي للوقاية من ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز).

- مراعاة الفئات السكانية التي تعاني أكثر من غيرها من حدة الإشكاليات وتراكماتها.
- نتائج المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية المنعقد في ديسمبر ٢٠٠٧م.
- نتائج المسح اليمني لصحة الأسرة ٢٠٠٣م.
- الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.
- الإستراتيجية الوطنية للصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة.
- مخرجات دراسة السكان والتنمية وتحديات المستقبل (RAPID).
- المواثيق الإقليمية والدولية ذات العلاقة التي التزمت بها اليمن.

شروط نجاح عملية الدمج

أولاً: التدريب على المستوى المركزي والمحلي

١. تدريب مدربين ومخططين من كوادر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان.
٢. تدريب مدربين ومخططين على المستوى القطاعي في مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة بالعمل السكاني وفي مقدمتها الجهات الممثلة في المجلس الوطني للسكان. وكذا الجهات غير حكومية (منظمات المجتمع المدني) والقطاع الخاص.
٣. تدريب سكرتارية لجان تنسيق الأنشطة السكانية بالمحافظات والمخططين وتدريب المعنيين على مستوى المحافظة والمديرية.

مجالات التدريب :

يتركز التدريب على الآتي:

- استخدام دليل الإدماج.
- إعداد قائمة المؤشرات وتحليل الوضع السكاني.
- تحديد الأهداف وفقاً للأولويات.
- المراقبة والتقييم لتحقيق الأهداف السكانية.
- تعميم ونشر هذا الدليل بين أوساط الجهات الحكومية غير الحكومية وكذا المنظمات الدولية والدول المانحة بهدف المساندة والدعم المادي والفني لإدماج الأهداف السكانية وفقاً لهذا الدليل.

ثانياً: قيام الأمانة العامة بالتنسيق والمتابعة والتقييم لعمليات الإدماج على المستوى المركزي والقطاعي والمحلي.

ثالثاً: اعتماد موازنات تشغيلية قطاعياً ومحلياً للجان التنسيق في المحافظات

تنفيذاً لقرار المجلس الوطني للسكان المنعقد في صنعاء بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٨م الذي أكد على تفعيل دور لجان تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظات لاعتماد ميزانية تشغيلية لهذه اللجان يتم إدراجها ضمن موازنة السلطة المحلية ابتداءً من العام المالي ٢٠٠٩م بالتنسيق مع أمين العاصمة ومحافظي المحافظات.

(الباب الثاني)

الخطوات التنفيذية لإعداد الدليل

أولاً : التعاريف والمصطلحات

السياسة الوطنية للسكان

هي جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة بقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديموغرافي وفي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وبما يساهم في إيجاد التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة.

الخطة

هي عبارة عن برنامج عمل تشتمل على مجموعة من الأهداف والسياسات والإجراءات والأنشطة المتكاملة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف في فترة زمنية معينة وهي الفترة المطلوبة لتنفيذ الخطة.

الأهداف (الهدف)

هي عبارة عن غايات أو نتائج المراد تحقيقها وهي نوعان:

النوع الأول: هي الأهداف العامة (الغايات) غالباً مداها طويلة الأجل.

فالهدف العام: عبارة عن بيان عام نرغب تحقيقه في مدى زمني معين.

النوع الثاني: هي الأهداف المباشرة أو المحدودة وهي غالباً قصيرة الأجل.

فالهدف المحدد (المباشر): يمثل النتائج الكمية المحددة التي نرغب في تحقيقها خلال فترة زمنية محددة من خلال تنفيذ سياسة أو سياسات معينة. ويمكننا معرفة وحصر نتائجه بسهولة.

السياسة: هي الأداة أو الوسيلة التي بواسطتها يتم تنفيذ أنشطة معينة لتحقيق الهدف أو الأهداف المحددة.

الإدماج

ويقصد به تكامل المتغيرات السكانية في العمليات التنموية. وقد لقي مفهوم روابط السكان والتنمية اهتماماً واضحاً في مقررات المؤتمر العالمي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة ١٩٩٤م. فقد أكدت مقرراته بأن التنمية تهين الكثير من الأسباب والظروف الكفيلة بمعالجة الزيادة السكانية وأن تلك المعالجات لا تتأني إلا بإدماج وتكامل المتغيرات الديموغرافية والسكانية استراتيجياً في صلب عملية التنمية.

ثانياً: الخطوات التنفيذية لإعداد الدليل

شكل فريق فني لإعداد هذا الدليل في الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ضم عددا من الخبراء الوطنيين في مجالات السكان والتنمية وحث إشراف الأمين العام والأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان.

منهجية إعداد الدليل: أعتد في إعداد الدليل المنهجية التالية:

١. إعداد الإطار العام للدليل.
٢. الإستئناس بتوجهات إعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م..
٣. نتائج النقاش والحوار بين أعضاء فريق عمل إعداد الدليل.
٤. خبرة أعضاء الفريق في إعداد أدلة سابقة.
٥. استخدام الطرق العملية الحديثة في إعداد الأدلة.

ثالثاً الأهداف

١. أهداف السياسة الوطنية للسكان:

تهدف السياسة الوطنية للسكان إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين النمو السكاني وتلبية المتطلبات المتنامية للسكان. وتحسين مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي والثقافي وتمكين المرأة وتعزيز التكافؤ بين الجنسين وتوفير الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة ضمن حرية الإيجاب في إطار الأسرة والوالدية المسؤولة وحق الأسرة بتحديد عدد أطفالها. والمباعدة بين الحمل والتأكيد على حقوق الأطفال ونمائهم والاهتمام بالأمهات وحماية السكان من آثار تدهور البيئة المحيطة بهم ومن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للإدامة ومن تراكمات الانتقال التكنولوجي غير الملائم والتحكم بالنقاط الحرجة في موازنات المياه والطاقة وغيرها من الانعكاسات ذات العلاقة بالنمو السكاني. كما تهدف السياسة الوطنية للسكان إلى ما يلي:

أولاً: تخفيض نسبة وفيات الأمهات لتصل إلى ٧٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية عام ٢٠١٥م وإلى أقل من ٦٥ حالة وفاة بحلول عام ٢٠٢٥م وذلك من خلال:

- توفير المشورة والمعلومات والتثقيف والاتصال والخدمات الأساسية والرعاية الطبية قبل الحمل والولادة وأثناءها وبعدها لتصبح شاملة وسهلة المنال والوصول إليها.
- تخفيض درجات التعرض لمخاطر الولادات المتقاربة والمتكررة وحدوثها في الأعمار المبكرة والمتأخرة.
- توفير فرص المتابعة والوقاية والمعالجة للأمراض المتعلقة بالإيجاب وبما يؤدي إلى تخفيضها.
- مكافحة أمراض نقص التغذية وتحسين السلوك التغذوي غير السليم.

ثانياً: تخفيض معدل وفيات الرضع ليصل إلى ٣٥ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية بحلول عام ٢٠١٥م وأقل من ٣٠ حالة وفاة بحلول عام ٢٠٢٥م وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ليصل إلى حوالي ٤٥ حالة وفاة لكل ألف ولادة بحلول عام ٢٠١٥م وإلى أقل من ٤٠ حالة وفاة بحلول عام ٢٠٢٥م وذلك من خلال:

- البرامج التي تستهدف الوقاية من الحمل العالية والخطرة.
- تشجيع الرضاعة الطبيعية.
- التحكم في أمراض الطفولة.
- تحسين الوضع الغذائي للرضع والأطفال.

ثالثاً: رفع متوسط توقع الحياة عند الميلاد ليصل إلى ٧٠ سنة بحلول عام ٢٠١٥م وإلى أعلى من ٧٠ سنة بحلول عام ٢٠٢٥م وذلك من خلال:

- رفع المستوى الصحي في جانبه الوقائي والعلاجي.
- توسيع وتحسين مستوى الخدمات الصحية.
- تعميم انتشار الرعاية الصحية المتكاملة خاصة في الأرياف وصولاً إلى تحقيق معدل تغطية لا يقل عن ٩٠٪ من السكان في عام ٢٠٢٥م.
- تأمين مياه الشرب المأمونة لما لا يقل عن ٩٠٪ من السكان مع حلول عام ٢٠٢٥م.

رابعاً: تكثيف الجهود الوطنية لتوسيع الخيارات والخدمات والمعلومات للأزواج من أجل تخفيض الخصوبة ليصل معدلها الكلي إلى أقل من ٤ ولادات حية لكل امرأة بحلول عام ٢٠١٥م وإلى أقل من ٣,٣ ولادة حية بحلول عام ٢٠٢٥م.

خامساً: رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٥٦٪ بحلول عام ٢٠٢٥م على أن لا تقل نسبة الاستخدام للوسائل الحديثة عن ٣٥٪ لنفس العام من خلال تمكين الأزواج من اختيار عدد الأطفال والمباعدة بينهم وممارسة حقوقهم الإيجابية ومعالجة العقم في إطار الوالدية المسؤولة. على أن لا يكون الإجهاد وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة في أي حال من الأحوال.

سادساً: تحقيق زيادات سنوية مطردة في أعداد الملتحقين بالتعليم الأساسي وبالذات الفتيات وصولاً إلى هدف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٢٥م.

سابعاً: انطلاقاً من الفهم الموضوعي لأوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة تستهدف السياسة الوطنية للسكان تدعيم وتنشيط الجهود الوطنية المتداخلة لتحقيق أهداف:

- أ- إبطاء النمو السكاني ليتناسب مع مقتضيات التنمية وبما يحقق أهداف السياسة الوطنية للسكان.

- ب- تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بما يكفل تحسين مستويات المعيشة وتنمية الموارد البشرية وتوسيع وتحسين فرص العمالة وبالذات للنساء وسد منافذ البطالة خاصة بين النساء والشباب وتقليص مساحة الفقر وحدة انتشاره.
- ج- تحسين حماية البيئة والحد من أخطار الإنتاج والاستغلال غير القابل للإدماة ودرء الآثار السلبية والمتبادلة بين السكان والتنمية والبيئة.

ثامناً: السعي لتخفيض نسبة الأمية وبالذات في المجتمعات الريفية وفي أوساط النساء، بحيث لا يزيد المتوسط العام للأمية عن ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥م.

- تاسعاً: تكثيف الجهود للوصول إلى التوزيع السكاني المتوازن مع متطلبات التنمية واحتياجاتها ودمج النمو الحضري في سياق التنمية المستدامة من خلال:
- تنظيم تيارات الهجرة الداخلية.
 - تعزيز التنمية المنصفة والمستدامة إيكولوجياً (السكان والبيئة)
 - تحقيق اللامركزية في النظم الإدارية والمراكز والحد من انتشار السكن العشوائي.

عاشراً: تحقيق العدالة بين الجنسين في:

- الحقوق والواجبات المدنية والسياسية والتشريعية.
- تمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها.
- كفالة تعزيز مساهمة المرأة في :
 - o التنمية المستدامة.
 - o عمليات تقرير السياسات في جميع المراحل.
 - الاشتراك في كافة جوانب :
 - o الإنتاج والأنشطة المدرة للدخل.
 - o التعليم.
 - o الصحة
 - o والعلم والتكنولوجيا والثقافة المتصلة بالسكان.
 - o المشاركة السياسية ومراكز صنع القرار.
- وتشجيع الرجل وتمكينه من تحمل المسؤولية في سلوكه الإيجابي ودورة الأسري والتربوي.
- غرس قيم العدالة والإنصاف بين الجنسين في أذهان الصغار بما يتفق وقيم المجتمع.

إحدى عشر: العمل الجاد لتعزيز صحة جميع الأطفال والشباب والمراهقين ورفاههم وإمكاناتهم، وتلبية الاحتياجات الخاصة بهم مع إيلاء الاعتبار الواجب لقدراتهم الخلاقة وتقديم الدعم لهم على صعيد الأسرة والمجتمع وتوعيتهم بمخاطر الإنجاب المبكر والمتأخر وحالات الحمل عالية الخطورة وتوجيه قدراتهم لتوصيل المعلومات والخدمات الصحية والاجتماعية

والثقافية للسكان. بما فيها المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة عن طريق ممارسة الجنس بما في ذلك الإيدز.

إثنا عشر: تطوير الدعم لكبار السن وإبراز قيم الدين الإسلامي في التعامل معهم وتعزيز نوعية حياتهم وتمكينهم من العمل المنتج والعيش بصورة لائقة وعادلة وأن يكون لهم رعاية صحية مناسبة.

ثلاثة عشر: لابد من زيادة التدابير الفعالة للوقاية من حالات العجز وإعادة تأهيل المعوقين وتلبية احتياجاتهم خصوصاً ما يتعلق بتعليمهم وتدريبهم وتوظيفهم وإدماجهم في المجتمع وتزويدهم بالمعلومات والخدمات الخاصة بالأمراض المنقولة عن طريق الجنس والقضاء على أشكال التمييز في مجالات الصحة العامة والإيجابية وتكوين الأسرة والتوظيف.

٢. أهداف التنمية الألفية وغايتها:

الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع الشديدين.

الغاية ١: إنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي ١٩٩٥م و٢٠٢٥م.

الغاية ٢: إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٩٩٥م و٢٠١٥م.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الأساسي الشامل.

الغاية ٣: ضمان كون الأطفال (بنين وبنات) على نحو مماثل قادرين بحلول عام ٢٠١٥م على إكمال المقرر التعليمي للمدارس الابتدائية.

الهدف الثالث: الحصول على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

الغاية ٤: إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي (الأساسي) والثانوي والمفضل حدوث ذلك بحلول عام ٢٠٠٥م وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز عام ٢٠١٥م.

الهدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الأطفال.

الغاية ٥: تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بين عامي ١٩٩٠م و٢٠١٥م.

الهدف الخامس: تخفيض وفيات الأمهات (تحسين صحة الأمومة)

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز) والملاريا وأمراض أخرى.

الغاية ٧: وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة / الإيدز ومتابعة ما بدء من العمل على عكس اتجاهه بحلول عام ٢٠١٥م.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية:

الغاية ٩: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.

الغاية ١٠: إنقاص نسبة منعدمي فرصة الحصول على مياه الشرب المأمونة بحلول عام ٢٠١٥م.

الغاية ١١: تحقيق تحسن هام فيما لا يقل عن ١٠٠ مليون (في العالم) من القاطنين في أحياء فقيرة مكتظة بحلول عام ٢٠٢٠م.

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية:

الغاية ١٢: مزيد من التطور لنظام تجاري ومالي منفتح متوقع السلوك غير تمييزي (يشمل الالتزام بالحكم الجيد والتنمية وتخفيض الفقر).

رابعاً: العلاقة بين الأهداف التنموية وأهداف السياسة الوطنية للسكان

بالنظر إلى الأهداف السكانية والتنموية وغاياتها نجد أنها تلامس هموم وقضايا السكان الآنية والمستقبلية وتعالج الجوانب التي تهتم باحتياجاتهم الصحية والتعليمية والمعيشية حيث ترمي إلى :

- الحد من ظاهرة الفقر وتخفيف وطأته على الشرائح والفئات الفقيرة .
- التعامل بجدية مع كافة العوامل المؤثرة في الخصوبة لخفضها .
- التوسع في برامج الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة.
- التوسع في برامج التغذية ومكافحة سوء التغذية.
- التوسع في برامج صحة الطفل.
- التوسع في برامج مكافحة الأمراض المنقولة جنسياً بما في ذلك مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).
- التوسع في برامج التعليم الأساسي والثانوي للفتيات.
- زيادة مشاركة المرأة في العمل والإنتاج والنشاط الاجتماعي.
- تعزيز برامج التوعية متعددة الاتجاهات لإحداث تغيير سلوكي في جوانب الإيجاب المبكر والمتأخر والمتقارب، والوعي بمتطلبات وحجم الأسرة المرغوبة.
- نشر كافة الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات تنظيم الأسرة مع إعطاء أولوية للمناطق الفقيرة والمحرومة.

إلا أنه عند التنفيذ لهذه الأهداف يتطلب الأمر إلى تدخلات واستثمارات مباشرة تحدث تغييراً حقيقياً في العوامل التي تؤثر في النمو السكاني والخصائص السكانية المرتبطة بالتركيب العمري الفتي للسكان (للأجيال القادمة ١٥-٦٠ سنة) وتوزيعه الجغرافي من أجل إيجاد توازن حقيقي بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني.

خامساً: التوجهات المستقبلية

تعتبر الحكومة المشكلة السكانية والزيادة الكبيرة في عدد السكان بمعدل نمو عالي في مقدمة التحديات التي تواجه البلاد مستقبلاً وتعطي هذه المشكلة أولوية قصوى في المعالجات في الخطط والبرامج المستقبلية وتمثل في:-

- التركيز على القضايا السكانية من خلال أفراد المكون السكاني بشكل منفصل في الخطط الخمسية والسنوية القادمة مركزياً وعلى مستوى المحافظات.
- تعزيز البناء المؤسسي وبناء القدرات للتعامل مع القضايا السكانية (مركزياً - قطاعياً وعلى مستوى المحافظات).
- توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة السكانية من خلال اعتماد موازنات تشغيلية مركزياً وعلى مستوى المحافظات.
- رفع الوعي على المستوى الرسمي والشعبي بالقضايا السكانية من خلال تكثيف برامج التوعية والاتصال وتغيير السلوك والاتجاهات والمناصرة.
- وضع أدلة متخصصة في العمل السكاني من أبرزها هذا الدليل (دليل الإدماج).

(الباب الثالث)

إرشادات ومنهجيات الإدماج (الخطوات العملية والتطبيقية)

الخطوات العملية والتطبيقية على المستوى المركزي (قطاعياً)

أولاً: تحليل الوضع الراهن:

١. إعطاء نبذة عن الإطار المؤسسي للجهة التي يتم عملية الإدماج (وزارة، قطاع إدارة عامة، إدارة برنامج، مشروع) وعلاقتها بأهداف السياسة السكانية.
٢. تقييم الأوضاع السكانية و بالأخص ما يتعلق بالمؤشرات السكانية وارتباطها بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عامة والجهة بصفة خاصة بحسب طبيعة عملها ومن ضمنها:
حجم السكان، تركيب السكان بحسب النوع والعمر، معدل النمو السكاني، معدل الخصوبة الكلي، معدل توقع الحياة عند الميلاد، معدل الوفيات الخام، معدل وفيات الرضع، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، مؤشرات التعليم ومحو الأمية، مؤشرات الصحة، مؤشرات التحصين، مؤشرات التغذية، مؤشرات الإسكان، مؤشرات التحضر، مؤشرات الفقر.
٣. دراسة واستيعاب أهداف السياسة السكانية وتحليل مدى إدماجها في الخطة على النحو الآتي:

- الأهداف التي يمكن أن يدمجها المخطط في مجال اختصاصه.
- أهداف مدمجة.
- الأهداف قيد الإدماج.
- الأهداف التي لم تدمج بعد.

ثانياً: الإجراءات والأنشطة المحققة لأهداف السياسة السكانية:

١. تحديد الأولويات:
 - توضع الأولويات بحسب أهداف السياسة السكانية وبحسب الإجراءات والأنشطة القائمة.
 - تحديد الأنشطة.
 - تحديد الإجراءات.
٢. وضع الأهداف القطاعية والسياسات اللازمة لبلوغها في ضوء أهدافها العامة (على المستوى المركزي).
٣. تحديد الأهداف الرئيسية المحلية والسياسات والإجراءات اللازمة لبلوغها (على مستوى المحافظات).
٤. تحديد التحديات والمعوقات الرئيسية التي يعاني منها القطاع أو المحافظة.

ثالثاً: تحديد الشروط الداعمة لعملية الدمج:

- فترات التنفيذ.
- مصادر التمويل (إن وجد).
- تقديرات التكاليف.

- الموارد البشرية.
- الشراكة.
- فترات التنفيذ.

رابعاً: إعداد موجز عن جدوى تنفيذ كل مشروع - أن أمكن- أو المشاريع الرئيسية- على الأقل- بحيث يحدد:

- نوع النشاط أو الخدمة التي يقدمها المشروع.
- أهمية النشاط أو الخدمة.
- عدد المستفيدين من النشاط أو الخدمة.
- فرص العمل المتاحة.
- التكاليف الجارية المتوقعة عند التشغيل، المنافع الاقتصادية والاجتماعية ..إلخ
- الشراكة:
- إشراك منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية في التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة والتنظيم.

إجراءات وخطوات الإدماج على المستوى المحلي (المحافظة – المديرية)

أولاً: المحافظة:

- جمع البيانات والمعلومات والمؤشرات السكانية المرتبطة بإعداد خطة المحافظة وتحليلها . بما يمكن الجهات المعنية فيها من التنفيذ والمتابعة والتقييم والتحقق من عملية الإدماج.
- تقييم الأوضاع السكانية على مستوى المحافظة، بصورة تسمح بتحديد حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي ، وبحسب النوع والعمر وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها والتحديات والمعوقات الرئيسية لتحقيق الأهداف السكانية .
- التنسيق بين السلطة المحلية ولجنة التنسيق السكانية بالمحافظة ومنظمات المجتمع المدني، لتوحيد الرؤى حول تحديد الأهداف والسياسات المراد تنفيذها والمرتبطة بخطة المحافظة.
- تحديد الأهداف السكانية وموائمتها مع خطة التنمية وأولويات تحقيق دمجها.
- توجيه النفقات الجارية للمحافظة بما يتناسب وتحقيق الأهداف السكانية والتنموية.
- تحديد آلية واضحة لتنسيق عمل مختلف الجهات في إطار لجنة تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظة.
- التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان (لجان التنسيق بالمحافظات) حول إدماج الأهداف السكانية في خطة المحافظة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها بما يسهل تبادل البيانات والمعلومات في عملية التخطيط والمتابعة والتقييم.

ثانياً: المديرية:

١. وضع آلية جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بإعداد خطة المديرية وتحليلها، بما يمكن الجهات المعنية فيها من التنفيذ والمتابعة والتقييم والتحقق من عملية الإدماج:
٢. تقييم الأوضاع السكانية على مستوى المديرية، وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها والتحديات والمعوقات الرئيسية التي تواجه تنمية وتطوير المديرية وتحقيق الأهداف السكانية .
٣. تحديد الأهداف السكانية ومواءمتها مع خطة التنمية وأولويات تحقيق دمجها وتحديد الإجراءات اللازمة لبلوغ الأهداف.
٤. التنسيق بين السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني، لتوحيد الرؤى حول تحديد الأهداف والسياسات المراد تنفيذها والمرتبطة بخطة المديرية (السكانية والتنمية).
٥. التنسيق مع المحافظة حول إدماج الأهداف السكانية في الخطط وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها بما يسهل تبادل للبيانات والمعلومات.
٦. توجيه النفقات الجارية للمديريات بما يتناسب وتحقيق الأهداف السكانية والتنمية.

الملحقات

نموذج للخطة السنوية

إسم الجهة :
إسم القطاع:
البرنامج:

نوع النشاط:

النشاط:

المشروع:

جدول رقم (١)

الفترة الزمنية للتنفيذ بالأشهر لعام											الخرجات	الأنشطة	الهدف الوسيط لتحقيق الهدف العام	الهدف العام في السياسة السكانية	م	
١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢						١

نماذج المعدلات الإحصائية التي يمكن استخدامها في احتساب بعض المعدلات

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد الولادات الحية التي تحدث في سنة}}{\text{عدد السكان في منتصف تلك السنة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الخصوبة العام} = \frac{\text{عدد الولادات الحية خلال سنة معينة}}{\text{عدد النساء في عمر (١٥-٤٩ سنة)}} \times 1000$$

معدل الخصوبة الكلية = مجموع معدلات الخصوبة للفئة العمرية (١٥-١٩) سنة (٢٠-٢٤) سنة (٢٥-٢٩) سنة (٣٠-٣٤) سنة (٣٥-٣٩) سنة (٤٠-٤٤) سنة (٤٥-٤٩) سنة.
أي أن معدل الخصوبة الكلية = مجموع معدلات الخصوبة للفئات العمرية $5 \times$

$$\text{معدل الوفاة الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات في سنة معينة}}{\text{عدد السكان في منتصف تلك السنة}} \times 1000$$

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{عدد وفيات الأطفال منذ لحظة الولادة وحتى دون السنة من العمر في السنة}}{\text{عدد المواليد خلال العام من نفس السنة}} \times 1000$$

$$\text{معدل وفيات الأطفال دون الخامسة} = \frac{\text{عدد وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر}}{\text{إجمالي عدد المواليد الأحياء خلال نفس الفترة}} \times 1000$$

$$\text{معدل وفيات الأمهات} = \frac{\text{عدد وفيات النساء بسبب الحمل والولادة في السنة}}{\text{العدد الكلي للمواليد الأحياء في نفس السنة}} \times 100000$$

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين الوافدين إلى البلد في سنة معينة}}{\text{إجمالي سكان البلد في منتصف السنة}} \times 1000$$

$$\text{معدل صافي الهجرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين الوافدين (+) - عدد المهاجرين المغادرين (-)}}{\text{إجمالي السكان}} \times 1000$$

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد المتعطلين في سنة معينة}}{\text{مجموع قوة العمل في نفس السنة}} \times 100$$

$$\text{نسبة الإعالة العمرية} = \frac{\text{نسبة السكان دون ١٥ سنة} + \text{نسبة السكان ٦٥ سنة فأكثر}}{\text{السكان في الفئة العمرية (١٥-٦٤)}} \times 100$$

جدول يبين أهم المؤشرات السكانية والصحية اللازم مراعاتها عند التخطيط

حجم السكان
تركيب السكان بحسب النوع والعمر
معدل النمو السكاني
معدل الخصوبة الكلي
معدل توقع الحياة عند الميلاد
معدل الوفيات الخام
معدل وفيات الأمهات
معدل وفيات الرضع
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة
مؤشرات الفقر
مؤشرات التعليم ومحو الأمية
مؤشرات التحصين
مؤشرات التغذية
نسبة السكان في الحضر
نسبة السكان في الريف